

## شرح زاد المستقنع | كتاب الزكاة | (باب زكاة العروض)

أحمد الخليل

نعم ثم قال بها الزكاة نعم قال رحمة الله بباب زكاة العروض جمع عرب والعرض هو ما عدا الاثمان من الاموال كالاوانى والثياب والمنازل وكل ما عدا الاثمان كل ما عدا الاثمان من الاموال يعتبر - [00:00:00](#)

من العروض هذا في اللغة في الاصطلاح الخاص بباب الزكاة العروض هي كل ما اعد للبيع والشراء بقصد الربح ولو من الاثمان قل ما اعدت للبيع او الشراء بقصد الربح ولو كان من الاثمان - [00:00:42](#)

فإن هذا يدخل في زكاة قروض التجارة قوله إذا ملكها بفعله إلى أن قال زكي قيمتها آنذاك زكاة العروض فيه خلاف انقسم العلماء فيه إلى قسمين القسم الأول وجوب الزكاة في عروض التجارة - [00:01:06](#)

والى هذا ذهب الأئمة الاربعة والفقهاء السبعة وعامة التابعين وجمهور الصحابة بقي اجمعوا وكل يعني عدد يعني كانه جميع اهل العلم الا من سنذكر كلهم ذهبوا الى وجوب الزكاة في - [00:01:37](#)

آنذاك عروض التجارة واستدلوا بادلة الاول قوله تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم والكافر هنا بتفسير عدد من السلف تجارة حديث سمرة كنا نؤمر باخراج الزكاة مما نعد بالتجارة - [00:01:57](#)

وهذا الحديث ضعيف بأسناده ضعف ولو صح لكان فيصلا في الباب الثاني صح عن عدد من الصحابة منهم عمر وابنه وابن عباس وهؤلاء من فقهاء الصحابة وصح عن عدد من التابعين - [00:02:21](#)

كعطا و والنخعي وغيرهم من ائمة السلف ولا يعلى للصحابه القائلين بالوجوب ولا للتابعين القائلين بالوجوب لا يعلم لهم صلات مخالف ليس لهم مخالف القول الثاني ان لا تجدر زكاة عروض التجارة والى هذا - [00:02:42](#)

ذهب بالحزم وبعض المعاصرین واستدلوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وهذا الحديث عام يشمل ما اذا اتخدت للتجارة او لغير تجارة - [00:03:05](#)

الدليل الثاني انه لم يثبت في حديث صحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم امر في زكاة عروض التجارة والقول الراجح هو وجوب زكاة عروض التجارة بل الذي يعتقد ما قاله شيخ الاسلام رحمة الله ان القول بعدم الوجوب شاذ - [00:03:27](#)

واشار الى الشذوذ عدا شيخ الاسلام ابن تيمية ابو عبيدة فإنه قال والقول بعدم الوجوب ليس من اقوال اهل العلم عندنا والقول بعدم الوجوب ليس من اقوال اهل العلم عندنا - [00:03:54](#)

في الحقيقة هذا القول شاذ خارج عن اه قول جماهير اهل الفقهاء اهل الفقه وعن فتاوى الصحابة وعن ما جرى عليه عمل المسلمين من القديم ثم احيانا يكون غالبا الاموال احيانا تكون غالبا الاموال - [00:04:12](#)

من عروض التجارة فعدم اخراج الزكاة عنها يؤدي الى عدم اخراج الزكاة عن جملة كبيرة من الاموال ثم يبعد جدا في حكمه الشارع والله اعلم ان يفرق بين المتماثلات فكيف يأمر انسان يملك - [00:04:31](#)

عشرة الاف ريال بالزكاة ولا يأمر انسان يملك ملابس من عروض التجارة لا يأمره بالزكاة مع انه لا مقارنة بينهما في الغناء والغنى هو مناط وجوب ماذا زكاة ثم قال مبينا شروط وجوب زكاة العروض اذا ملكها بفعله. يشترط لوجوب زكاة العروض عند الحنابلة ان يملكها بفعله - [00:04:51](#)

ملكها بثمن بعوض كالبيع او بغير ثمن كقبول الهبة في السورتين يجب عليه او يتحقق الشرط وهو انه ملكها بفعله. وخرج بقوله ملكها بفعله ما اذا صارت اليه عن طريق الارث - [00:05:17](#)

ما اذا صارت اليه عن طريق الارث واستدلوا على هذا بان الارث ليس من طرق الكسب والتجارة تتعلق بالكسب فإذا الارث ليس من التجارة فلا زكاة فيه ثم قال الخلاف في هذه المسألة بنية التجارة - 00:05:40

مقصوده بقوله بنية التجارة ان ينوي التكسب بها. هذا معنى بنية التجارة ان ينوي التكسب بها ومراد الحنابلة بقولهم بنية التجارة ان ينوي التجارة بها من حين اشتراها من اول الشراء - 00:06:09

فان اشتراها لغير التجارة ثم نوها للتجارة لم تجد فيها الزكاة الدليل على ذلك قالوا النبي صلى الله عليه وسلم يقول انما الاعمال بالنيات والزكاة عبادة والعبادات يجب ان تقتربن فيها النية من اول العبادة - 00:06:36

فاما لم تقتربن نية التكسب من اول الشراء لن يتحقق الشرط والقول الثاني في هذين الشرطين اذا ملكها بفعله او اذا ملكها بفعله والشرط الثاني بنية التجارة انه لا يشترط لا ان يملكها بفعله - 00:07:01

ولا ان ينوي التجارة بها من حين اشتراها والدليل على هذا من وجهين الاول ان الاثار المروية عن عمر وابنه وغيرهما من الصحابة عامة لم تشترط هذه الشروط فكل من ملك مالا - 00:07:24

ونوى به التجارة وجبت عليه الزكاة الشرط الثاني الدليل الثاني عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وهذا المال نويت به التجارة والتkickب فصدق عليه انه من عروض التجارة - 00:07:42

وهذا القول الثاني هو الصواب ومن اختاره من المحققين ابن عقيل وهو رواية عن الامام احمد رحمه الله ثم قال وبلغت قيمتها نصابة زكي قيمتها قوله بلغت قيمتها نصابة هذا في الحقيقة - 00:08:00

لا يعتبر من الشروط الخاصة بعروض التجارة اذا كم الشروط الخاصة بعروض التجارة شرطان فقط اما هذا فهو شرط في جميع الاموال كل مال زكوي لا تجب فيه الزكاة الا متى اذا بلغ النصاب - 00:08:23

لكن يفهم من قوله اذا بلغت قيمتها مصابة انه يشترط ان يستمر النصاب في كل الحوض فان نقص فان نقصت قيمة عروض التجارة في بعض الحال استائف الحال من جديد - 00:08:41

ومنهم من قال بل اذا نقصت قيمة عروض التجارة في اثناء الحال فانه لا يضر فانه من عاد التجار ان ترتفع القيام وتنزل والصواب انه يشترط ان يبقى النصاب طول على مدار الحال - 00:09:01

اخذا بالعمومات الدالة على الصراط النصاب في جميع الحوض اهلا بالعمومات الدالة على اشتراط النصاب في جميع الحال ثم قال مفرعا على الشرطين فان ملكها بارث او بفعله بغير نية تجارة ثم نوها لم تصل لها كما تقدم معنا مفصلا - 00:09:20

باشتراط هذين الشرطين وهذا ما ذكر المؤلف هو ثمرة هذين الشرطين وهو انه اذا ملك المال بارث فلا زكاة واذا اشتري المال بغير التجارة ثم نوى بها التجارة فلا زكاة وتقدم معنى الخلاف وان الصواب عدم اشتراط ذلك - 00:09:41

ثم قال وتقوم عند الحال بالاحظ للفقراء من عين او ورق التجارة عروض التجارة تقوم بالاحظ للفقراء قوام بالاحظ للفقراء. فان كان الاحظ لهم الذهب اي تبلغ النصاب ان قومت في الذهب قومت في الذهب - 00:09:59

وان كانت ان قومت بالفظة بلغت النصاب وجب ان تقوم بالفضة والدليل على هذا ان التقويم انما شرع لحظ الفقراء فيجب ان نراعي فيه حظهم ان التقويم اصلا انما شرع - 00:10:21

مراعاة لحظ الفقراء فعندما نقوم يجب ان نراعي حظ الفقراء مثلا اذا كان الذهب يبلغ النصاب عفوا اذا كانت عروض التجارة تبلغ النصاب بالذهب وبالفظة فبأيهما يقوم؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين القول الاول انه مخير ان شاء بالذهب وان شاء بالفضة لانه ان قومه بالذهب او بالفظة حصل المقصود وهو - 00:10:40

واخراج اه الزكاة الثاني انه اذا بلغ نصابة بالذهب وبالفضة يجب ان نقومه بالاحظ لهم بما قياسا على اصل الوجوب قياسا على اصل الوجوب ومراعاة لحال الفقراء وهذا القول الثاني هو الاقرب ومال اليه الشيخ الفقيه المجد رحمه الله تعالى. فهذا القول اقرب - 00:11:10

وفي الحقيقة قيمة العروض سيعتبرها التاجر بالاغلى بالاكثر فكذلك في حق الفقهاء فكذلك في حق الفقهاء. المقصود ان الراجح انها

تقوم بالاحظ وان بلغت النصابا النقد الآخر ثم قال ولا يعتبر ما اشتريت به - [00:11:40](#)

لا يعتبر ما اشتريت به لا قدرها ولا جنسا لا قدرها ولا جنسا فان اشتري بالدرارهم سلعة ثم لما تم الحول تارة ابلغ النصاب بالدنانير دون الدرارهم فاننا نعتبر الدنانير ونترك الذرائع. وهنا نعتبر لم ننظر لما اشتريت به جنسا ولا قدرها - [00:12:04](#)

جنسا احسنت لم ننظر اليه جنسا قدرها اذا اشتري سلعة بمئة الف واصبحت في بعد نهاية العام تساوي مئة وخمسين فلا ننظر لما اشتريت به قدرها وهو المئة وانما ننظر الى المئة وخمسين وهي قيمتها بعد الحول وهي قيمتها بعد الحول. اذا لا ننظر اليها - [00:12:34](#)

لا قدرها ولا جنسا. الدليل قالوا الدليل على ذلك انه لو لا ذلك لذهبت فائدة التقويم على القراء يعني لو لا انا نقدرها بقيمتها بعد الحول لذهبت قيمة التقدير على الفقهاء او اذا ذهبت فائدة التقدير على الفقهاء - [00:12:54](#)

اعفوا على القراء على الفقراء نعم ثم قال وان اشتري عرضها بنصابة من اثمان او عروض بنى على حوله اذا اشتري عرضا يعني عروضا للتجارة في اثناء الحوض فانه لا يستأنف الحوض - [00:13:22](#)

بل يستمر على حوله ويبني على الاول والدليل على هذا ان من شأن التجار تقليل الاموال والبضائع والسلع تارة تكون سلع وتارة تكون نقود ولو اعتبرنا انها اذا كانت نقودا انقطع الحول واذا كانت سلعة انقطع الحول لم يتم حول على تاجر - [00:13:46](#)

اليس كذلك؟ فاذا يبني التاجر على نصابه اذا قلب الاموال التي عنده بين النقود والسلاح ثم قال وان اشتراه بسائمه لم يبني ان اشتراه بسائمه لم يبني لان السائمه تختلف عن عروض التجارة في النصاب والواجب - [00:14:10](#)

بالنصاب وفي الواجب وما كان كذلك لا يمكن ان يبني بعضه على بعض بل يستأنف الحول من جديد مسألة مهمة جدا مسألة مهمة جدا اذا اشتري انسان سائمه من الماشية - [00:14:34](#)

ونوى بها التجارة اذا اشتري الانسان سائمه وجعلها ترعى الحول كله ونوى بها التجارة فهل يخرج الزكاة منها باعتبارها من السائمه او باعتبارها من عروض التجارة فيه خلاف فالذهب باعتبارها عروض تجارة - [00:14:54](#)

الذهب باعتبارها عروض تجارة الا في حالة واحدة اذا بلغت النصاب اذا اعتبرناها سائمه دون اذا اعتبرناها عروض تجارة فحين اذ نزكيها باعتبار انها زائمة والا فالاصل عند الحنافلة ان تعتبر بانها عروض تجارة. القول الثاني انها تزكي باعتبارها - [00:15:14](#)

سائمه لان هذا مجمع عليه وفيه النصوص لان هذا مجمع عليه يعني اخراج الزكاة باعتبارها سائمه مجمع عليه وفيه النصوص بخلاف عروض التجارة القول الثالث انها تخرج بالاحظ للفقراء تخرج - [00:15:37](#)

بالاحظ بالفقراء وفي الغالب الاعم ان الاحظ لهم ام تعتبر ايشها عروض تجاهك صحيح وبهذا يقترب القول الاخير من مذهب الحنابلة وبهذا يقترب لكن نقول الاصل والقول الراجح ان نعتبرها في الاحادي القراء نقول انظر هل الاحظ القراء ان تزكيها باعتبارها عروض تجارة او تزكيها - [00:15:58](#)

فيها باعتبارها ماذا دائما نعم اقرأ - [00:16:27](#)